الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.36

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو . . . . . (هندوراس)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-69689 (A)

0269689

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/57/L.37*

١ - **السيدة بلاك** (فنزويلا): عرضت مشروع القرار المعنون ''التجارة الدولية والتنمية'' فقالت إن التجارة الدولية تتسم بأهمية حاسمة باعتبارها منصة الانطلاق للتنمية، وأعربت عن الأمل في أن تؤيد جميع الوفود مشروع القرار.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/57/359)

٢ - **السيد فينرافي** (تايلند): قال إن القمة العالمية للتنمية المستدامة اعترفت بأن تغير المناخ هو مصدر قلق عالمي يؤثر على جميع البلدان وخاصة على البلدان النامية وأن مشاكل الفقر وتردي التربة والوصول إلى المياه والغذاء وصحة الإنسان تظل الشواغل الأولى للبشرية، وأعرب في هذا الصدد عن الترحيب بالقرارات التي اتخذت في دورتي مؤتمر الأطراف في معاهدة الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ السابعة والثامنة بإنشاء الصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً وصندوق التكيّف، وكلها أمور تساعد البلدان النامية مساعدة كبيرة في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول، كما رحب بزيادة التعاون بين مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأضاف أن تغير المناخ مسؤول عن كثير من الكوارث الطبيعية في تايلند وفي أنحاء أخرى من العالم في السنوات الأخيرة، وأنه يتصل اتصالاً وثيقاً بمشاكل الفقر والتصحر وضياع التنوع البيولوجي.

٣ - وأضاف أن البلدان النامية كبلده هي الأكثر تضرراً من تغير المناخ، ومن أجل هذا فإن تايلند ملتزمة بهدف حماية المناخ، وقد وضعت هذا الهدف ضمن استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة وفي نظامها التعليمي. وأضاف أن تايلند طرف في معظم الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة وقامت مؤخراً بالتصديق على بروتوكول كيوتو، وهي تتطلع إلى تنفيذ هذا البروتوكول في أقرب وقت، وحث جميع الدول التي لم تصدق على البروتوكول على أن تقوم بذلك في أسرع وقت.

٤ - ومضى قائلاً إن تقرير التقييم الثالث المقدم من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أكد أن متوسط حرارة سطح الأرض سيظل في ارتفاع طوال القرن الحادي والعشرين ما لم تتخذ التدابير اللازمة لمنعه، وأضاف أن هذا النذير يجب أن يكون تذكرة تأتي في الوقت المناسب بضرورة قيام كل من يهمه الأمر بالعمل معاً على مقاومة تغير المناخ لصالح البشرية بأكملها.

٥ - **السيدة يانغ جيان من** (الصين): قالت إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها يوفران الأساس السياسي والإطار القانوني للمجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ، وأن المطلوب هو مزيد من العمل لتنفيذ الاتفاقية ولضمان دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وتنفيذه الفعلي، وأشارت في هذا الصدد إلى الالتزام الذي أبدته البلدان النامية والتزام بلدها الذي انعكس مؤخراً في تصديقها على البروتوكول هي والهند والبرازيل وغيرهما، ورحبت بتصديق بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان على البروتوكول، وأعربت عن الأمل في

أن تقوم البلدان المتقدمة التي لم تصدق على البروتوكول حتى الآن بالتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

٦ - وقالت إنه ينبغي النظر إلى تغيُّر المناخ من وجه نظر التنمية المستدامة، كما ينبغي الالتزام الصارم بمبدأ ''المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة''. وقالت إن من المطلوب إجراء المزيد من الأبحاث عن آثار تغيُّر المناخ على البلدان النامية وقدرة تلك البلدان على التكيُّف، وفي نفس الوقت من الضروري توفير مساعدات مالية فعَّالة ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة تلك المشكلة، ودعت في هذا الصدد إلى سرعة اعتماد الخطط التوجيهية لاستعمال الصندوق الخاص بتغيُّر المناخ حتى يتسنى لمرفق البيئة العالمي تقديم الموارد اللازمة للأنشطة التي تقوم بها البلدان النامية في هذا السبيل.

٧ - وقالت إن الصين، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، تبذل جهوداً جبارة للاستجابة لتغيُّر المناخ، فعلى سبيل المثال لم يزد استهلاك الطاقة في الصين في السنوات العشر الأخيرة إلا بنصف معدل الزيادة في سرعة النمو الاقتصادي لديها. وأضافت أن من واجب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء أن تلتزم بمبادئ وروح الاتفاقية وأن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تنشئ شراكات حقيقية من أجل التعاون فيما بينها، وفي نفس الوقت فإن من واجب الدول المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتقديم موارد مالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لدى البلدان النامية من أجل حماية المناخ العالمي.

٨ - **السيد رامسدين** (نيوزيلندا): قال إن تغيُّر المناخ هو قضية عالمية تحتاج استجابة عالمية، وأن نيوزيلندا ستقوم بدورها كاملاً في مواجهة هذا التحدي على جميع المستويات، خاصة فيما يتصل بمنطقة المحيط الهادئ. وأضاف أن بروتوكول كيوتو هو أفضل أساس متاح حالياً للعمل الدولي وأن نيوزيلندا ستقوم قريباً بالتصديق عليه. وقال إن احتمالات دخول البروتوكول حيِّز النفاذ في المستقبل القريب مشجِّعة للغاية بعد إعلان الاتحاد الروسي وكندا عن عزمهما على تصديق البروتوكول، وحث جميع البلدان أن تحذو حذوهما. وأضاف أن تنفيذ بروتوكول كيوتو ليس إلا خطوة أوَّلية وأن الهدف النهائي هو تثبيت مستوى غازات الدفيئة عند المستوى اللازم لمنع تدخله في النظام المناخي. وأضاف أن تحقيق هذا الهدف هو في مصلحة نيوزيلندا وجيرانها من جزر المحيط الهادئ وسائر البلدان النامية الجزرية الصغيرة التي لم تسهم بشيء في تلك المشكلة ولكنها تعاني من آثارها معاناة شديدة.

٩ - ومضى قائلا إن البلدان المتقدمة يجب أن تقوم بدور القيادة في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بأن تفي بالأهداف المحددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ بموجب بروتوكول كيوتو وأن تساعد البلدان النامية على تخفيض انبعاثاتها والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، ولو أن تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية يتطلب مشاركة واسعة ومتوازنة وأعمالاً متضافرة إلى ما بعد عام ٢٠١٢.

١٠ - **السيد ايساكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن مشكلة تخفيف الآثار السلبية لتغيُّر المناخ على النظام المناخي العالمي هي من أهم أولويات جدول الأعمال الدولي، ويبذل الاتحاد الروسي قصارى جهده لتشجيع التعاون الفعَّال في هذا الميدان. وأضاف أن المؤتمر الأخير للأطراف في الاتفاقية الإطارية قدَّم مساهمة ملموسة في تعزيز ذلك التعاون وفي إطلاق الآليات اللازمة لتنفيذ بروتوكول كيوتو، كما أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها والطرائق التي تم الاتفاق عليها بشأن آلية التنمية النظيفة وبشأن الخطوط التوجيهية للإبلاغ بموجب بروتوكول كيوتو وكذلك التوصيات بإنشاء صندوق خاص لتغيُّر المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً كلها تساعد في وضع عملية المناخ على الطريق الصحيح. وأضاف

أن الاتحاد الروسي يتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على بروتوكول كيوتو ويُعد أيضاً لاستضافة مؤتمر المناخ العالمي في موسكو في عام ٢٠٠٣. وأضاف أن المؤتمر سيُعقد في الإطار العام لعملية كيوتو وسيناقش المشاكل المتعددة الأوجه المتصلة بتغيُّر المناخ. وقال إن تشجيع البحث العلمي ونشر المعلومات ونقل التكنولوجيات والمعارف تمكِّن المؤتمر من المساعدة في تقوية التفاعل الدولي في مجال تغيُّر المناخ كما تسهم في المزيد من التعاون بشأن المناخ خاصة وأن من المقرر البدء في تنفيذ بروتوكول كيوتو في وقت مبكر. وأضاف أن وفده أعد مشروع قرار لتشجيع المساهمة النشطة في المؤتمر العالمي، وأعرب عن ثقته في أن جميع الدول الأعضاء سوف تؤيد مشروع القرار.

١١ - **السيد دينار** (إندونيسيا): قال إن من الضروري حشد جهود جماعية تهدف إلى التقليل من انبعاثات غاز الدفيئة إذا كان لنا أن نحقق الأهداف التي توختها الاتفاقية الإطارية، وأن أفقر البلدان وأكثرها تعرضاً من بين البلدان النامية هي التي تعاني أشد من غيرها من تغيُّر المناخ، وذلك في صورة جفاف وفيضانات وارتفاع في مستوى البحر والتصحر والأخطار الصحية وتلوث مياه الشرب.

١٢ - وأضاف أن اعتماد اتفاقات مراكش وخطة التنفيذ الصادرة عن قمة جوهانسبرغ والإعلان الوزاري بشأن تغيُّر المناخ والتنمية المستدامة الصادر في دلهي ينبغي أن تساعد كثيراً في تنفيذ بروتوكول كيوتو وتحقيق مهمته الكبيرة في تقليل انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو على مدى العقد القادم. وأضاف أن الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في المعاهدة الإطارية يمثل تحولاً من حيث التركيز على التنفيذ وليس مجرد الاتفاق، إلا أن التقدُّم لا يزال بعيد المنال نظراً للصعوبات التي تمثلها ندرة الموارد المالية والدعم التكنولوجي للبلدان النامية. وقال إن مرفق البيئة العالمي ينبغي أن يساعد مساعدة كبيرة في هذا الصدد في دعم تنفيذ الاتفاقية ومشاريع وبرامج التكيُّف ورصد الأمراض والمتجهات التي تتأثر بتغيُّر المناخ، ورحَّب بتشغيل آلية التنمية النظيفة وبإنشاء مختلف آليات التمويل في إطار الاتفاقية الإطارية.

١٣ - وقال إن إعلان دلهي يدعو إلى المزيد من التنمية ونشر التكنولوجيات الجديدة والاستثمار فيها، وإلى تحسين نقل التكنولوجيا، وهو مجال اتخذت فيه خطوات ملموسة بموجب الاتفاقية الإطارية. ودعا البلدان النامية إلى أن تدمج مسائل تغيُّر المناخ في استراتيجياتها للتنمية المستدامة بالتركيز على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وعلى كهربة الريف لتحل محل الوقود التقليدي، وعلى كفاءة الطاقة والاستعمال النظيف للوقود الأحفوري وعلى الابتكارات التكنولوجية. وقال إن إندونيسيا قد بدأت في استراتيجية لزيادة كفاءة الطاقة والتقليل من الانبعاثات في إطار سعيها لتحقيق هدفها القومي في تقليل الانبعاثات أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، وهي استراتيجية ستواصلها إندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٠، مع التركيز بشكل خاص على النقل البري، وهي تتضمن تعبئة جهود الوكالات الحكومية والصناعة وغيرهما من أصحاب المصلحة عن طريق برامج زيادة التوعية وخطوات تهدف إلى إدخال أنواع أنظف من الوقود للنقل العام.

١٤ - **السيد غوبتا** (الهند): قال إنه لشرف للهند أن استضافت الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، في نيودلهي من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأضاف أن الإعلان الوزاري الصادر عن ذلك المؤتمر أكد على حق جميع الأطراف في الاتفاقية في التنمية المستدامة وواجبها في دعمها. وأضاف أن سياسات حماية النظام المناخي من التغيُّرات التي يسببها النشاط البشري يجب أن تتناسب مع ظروف كل طرف وينبغي إدماجها في برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة

أن التنمية الاقتصادية هي عنصر أساسي لا غنى عنه في التدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة تغيُّر المناخ، وهذا يفرض على كل طرف الاستمرار في تعزيز تنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية، آخذاً في الاعتبار المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرة كل طرف وأولوياته التنموية الوطنية والإقليمية، وأهدافه وظروفه. ولا بد من تشجيع التعاون الدولي في تطوير تكنولوجيات خلاَّقة ونشرها، وينبغي أن تقوم البلدان المدرجة في المرفق الأول بدور قيادي في تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وأن تقدِّم إلى بلدان المرفق الثاني ما يلزمها من موارد مالية وتكنولوجيا وبناء قدرات.

١٥ - ومضى قائلاً إن الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في مراكش في ٢٠٠١ قد أكملت الأعمال المطلوبة بشأن آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك وتبادل مستويات الانبعاثات وأن الدورة الثامنة ركزت على التكيُّف مع الظروف غير المواتية التي يسببها تغيُّر المناخ، بما في ذلك إدماج المشاغل المتعلقة بالتكيُّف في استراتيجيات التنمية المستدامة، ويحتل التعاون الدولي مركزاً محورياً في أي جهد يهدف إلى حل المشاكل البيئية العالمية. وأضاف أن حكومته قد صدَّقت مؤخراً على بروتوكول كيوتو، ودعا جميع الدول إلى أن تحذو حذوها.

١٦ - وقال إن الاقتصاد الهندي قد نما نمواً سريعاً أثناء السنوات العشرين الماضية، وإن كان جزء كبير من هذا النمو يعزى إلى قطاع الخدمات، أما كثافة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي فكانت في تراجع مستمر، ومن ثم كان إسهامها في تركيزات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي قليلاً جداً، على شاكلة سائر البلدان النامية، وسيظل عند هذا المستوى لعقود عديدة، ومن ثم فإن فرض تدابير جديدة للتخفيف من تغيُّر المناخ يمثل عبئاً جديداً على الاقتصادات الهشة لتلك البلدان ويؤثر تأثيراً سلبيا على نموها الاقتصادي وعلى جهودها لإزالة الفقر. لهذه الأسباب يرى وفده أن المقترحات الجديدة التي تهدف إلى زيادة جهود البلدان النامية في مواجهة تغيُّر المناخ بما يتعدى التزاماتها الحالية بموجب الاتفاقية هو أمر في غير موضعه.

١٧ - **السيد سليزار** (بيرو): قال إن وفده يشاطر ممثلي فنزويلا والصين ما أعربا عنه من قلق، فقد أصبح من الصعب فهم التواتر غير العادي للأنماط المناخية الشديدة الوطأة في كل أنحاء العالم تقريباً من حيث تغيُّرات المناخ، وقد نظر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ في عدد من الآثار السيئة لتغيُّر المناخ ومنها الأمطار الغزيرة والفيضانات وانزلاق التربة والجفاف والتصحُّر وارتفاع مستويات سطح البحر وضياع الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي وانكماش جبال الجليد والغطاء الثلجي على قمم الجبال، وبدا بشكل واضح في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ شواهد عملية على الصلة بين الأنماط الجوية الشاذة والزيادة في الكوارث الطبيعية، حيث ثبت أن ٥٥ في المائة من الكوارث الطبيعية كانت نتيجة أسباب مائية جوية، كما ثبت أن آثارها المدمرة على أشد البلدان النامية ضعفاً ترتبط ارتباطا وثيقا بأنماط الإنتاج غير المستدامة في البلدان المتقدمة، القائمة على استخدام الوقود الأحفوري. وقال إن بيرو هي من بين بلدان أمريكا اللاتينية التي تقع على حافة المحيط الهادئ والتي تأثرت بشكل خطير في السنوات الأخيرة من ظاهرة النينيو، فقد أثرت تلك الظاهرة على جبال الثلج وأحدثت اضطراباً في دورة المياه، وهذه الظواهر الناتجة عن تغيُّر المناخ يحتمل أن تسبب خسائر كثيرة في الأرواح البشرية ودماراً في البنية الأساسية الاقتصادية للبلد. وأضاف أن النينيو أثَّر في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ على نحو ١١٠ ملايين من الناس وتسبب في خسائر اقتصادية مباشرة تزيد على ٣٤ مليار دولار في بلدان أمريكا اللاتينية التي تقع على المحيط الهادئ. وأشار إلى أن الفقرة ١٣ من إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة تتضمن مبادرة تقدم بها وفد بيرو إلى القمة العالمية تعترف اعترافاً صريحاً

بالصلة بين تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية. ومضى قائلاً إن وفده يؤيد بشدة دخول بروتوكول كيوتو حيِّز النفاذ في أسرع وقت ممكن، لما يمكن أن يكون له من أثر مباشر على الانبعاثات التي تسبب تغيُّر المناخ.

١٨ - **السيد سوبوغا** (توفالو): قال إن ارتفاع مستوى سطح البحر والأمواج العاتية والطقس القارص، كل ذلك أدى إلى غرق أجزاء كبيرة من الجزر التي يتكون منها بلده، وتأثرت المحاصيل الغذائية بزيادة الملوحة وأصبحت المياه العذبة في حكم المعدوم، وهناك بلدان جزرية أخرى تعاني من تأثير تغيُّر المناخ. وأشار إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ، وهو تقرير التقييم الثالث، فقال إن تلك النتائج مزعجة وتؤكد على ضرورة تحرُّك المجتمع العالمي كله لمواجهة هذا الخطر. وأضاف أن مواجهة تغيُّر المناخ يمثِّل بالنسبة لتوفالو، كما يمثل لكثير من الدول الجزرية النامية الصغيرة، حجر الزاوية في التنمية المستدامة، إلا أنه قال إن هذه الرؤية للتنمية المستدامة أصبحت هي نفسها موضع شك كبير نتيجة للأعمال التي يقوم بها الآخرون وعدم إحساسهم بالمسؤولية. وأعرب عن تأييد وفده القوي للبيان الذي ألقاه ممثل ساموا نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقال إنه، وإن كان يرحِّب بنتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، يود أن يعرب عن قلق توفالو من عدم إحساس بعض أطراف الاتفاقية بأهمية التصرف العاجل، وخاصة منها البلدان الصناعية، لمواجهة تغيُّر المناخ. واستطرد قائلاً إن النمو الاقتصادي هو مهم بلا شك ولكن يجب أن ترافقه الحماية المستدامة للبيئة العالمية، وكما أن التكيُّف ضروري لمواجهة آثار تغيُّر المناخ فإن عبء التكيُّف لا يجب أن يقع كلية على عاتق البلدان التي لم تسهم إلا قليلاً في أسباب تغيُّر المناخ، وينبغي للبلدان الصناعية أن تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بتقليل انبعاثات غاز الدفيئة باعتبارها مسألة عاجلة وملحَّة، وأن توفِّر للدول النامية الجزرية الصغيرة سُبُل الوصول إلى الموارد المالية والتقنية من أجل التنمية، كما أنه توجد حاجة ضرورية وملحَّة لتطوير استعمال الطاقة المتجددة، كما تدعو إليه خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ.

١٩ - وأعرب عن قلق وفده لأن إعلان دلهي لم يُشر إلا إشارة عابرة إلى بروتوكول كيوتو، وهو الأداة الوحيدة المتعددة الأطراف الموجودة حاليا لمواجهة تغيُّر المناخ، مما يعني أن المجتمع الدولي لا يعامِل تغيُّر المناخ بالجدية التي يستحقها. وأعرب عن ترحيبه بما أبدته بعض الأطراف من التزام بالاتفاقية بتصديقها على البروتوكول، وناشد الأطراف الصناعية تصديق البروتوكول وتنفيذه بأسرع ما يمكن. وأضاف أن مسألة تغيُّر المناخ تستحق أن تولى اهتماماً متواصلاً من الجمعية العامة، وأعرب عن موافقته التامة مع وجهة النظر التي أُعرب عنها من قبل من أنه يجب أن تقوم الأمم المتحدة وغيرها بتحمُّل تكاليف خدمة المؤتمرات المتصلة بتنفيذ الاتفاقية الإطارية.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/57/188 و A/C.2/57/7)

٢٠ - **السيدة شينوويث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): عرضت التقرير المرحلي بشأن السنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢ (A/57/188)، فقالت إن هناك إدراكاً عاماً بأن النظم الإيكولوجية للجبال تتسم بالهشاشة وأن المجتمعات الجبلية تعاني من مستويات غير متناسبة من الفقر وأن الجبال والناس الذين يعيشون على الجبال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي. وأضافت أن الكثيرين يعرفون الآن أن الجبال تقوم بدور أساسي في الحياة على الأرض لأن نصف سكان العالم يعتمدون عليها في المياه العذبة، وأن التنوع الأصيل الذي تحافظ عليه النظم الإيكولوجية للجبال

يساعد في ضمان الأمن الغذائي للعالم في المستقبل، وأن مستقبل الجبال في خطر نتيجة للصراعات المسلحة وتغيُّر المناخ والتعدين للاستغلال والممارسات غير المستدامة المتعلقة بالزراعة والغابات. وقالت إن منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها الوكالة الرائدة للسنة الدولية للجبال عملت مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لتسليط الأضواء على المسائل المتعلقة بالجبال، ونتيجة لذلك تكوَّنت سبع وسبعون لجنة وطنية تعمل على وضع سياسات وبرامج لتحسين معيشة سكان الجبال، وسوف يزداد دور هذه اللجان في المستقبل. وقد لقيت الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، التي أطلقت في قمة جوهانسبرغ، مزيداً من الدعم في القمة العالمية المعنية بالجبال، التي عقدت في بشكيك، وهي أهم أحداث السنة الدولية. وأضافت أن منظمة الأغذية والزراعة أكدت في القمة العالمية للجبال التزامها باستضافة أمانة الشراكة وكذلك بمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وذكرت أن نسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية، والذين يبلغ عددهم نحو ٨٠٠ مليون نسمة، يعيشون في مناطق جبلية، وقد أشارت دراسة حديثة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نصف سكان الجبال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوُّل، والذين يبلغون ما بين ٢٥٠ و ٣٧٠ مليوناً من البشر، لا يتمتعون بأمن غذائي، وأنه يمكن عمل الكثير لضمان المستقبل الغذائي لهؤلاء الناس عن طريق تهيئة الفرص للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية. وأنهت حديثها بالقول إن السنة الدولية ينبغي أن تكون عاملاً حفَّازاً للعمل على المدى الطويل.

٢١ - **السيد بايالينوف** (قيرغيزستان): قال إن قمة الجبال التي عُقدت في بشكيك قد توِّجَت باعتماد منهاج بشكيك للجبال، الذي يهدف إلى تطوير المبادرات الحالية، كما حددت اتجاه التنمية المستدامة في المناطق الجبلية في العالم ووفرت الفرصة للعمل المشترَك على جميع المستويات من أجل تحسين ظروف المعيشة في المناطق الجبلية وحماية النُظم الإيكولوجية للجبال وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الجبلية. وقال إن ذلك المنهاج يقوم على أساس الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "إدارة النُظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للمناطق الجبلية" وأضاف أنه عُقد عدد من الاجتماعات تمهيداً للقمة تناولت موضوع التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وأن المقررات والإعلانات الصادرة عن تلك الاجتماعات قد أسهمت في وضع منهاج الجبال، كما أسهم فيه أيضاً خبراء دوليون من خلال مشاورات ومتابعات جرت عن طريق الإنترنت. وروعي في المنهاج كذلك التوصيات الواردة في الفقرة ٤٠ من خطة التنفيذ الصادرة في جوهانسبرغ. وأعرب عن موافقة بلاده على برنامج الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ورحَّب بعرض منظمة الأغذية والزراعة استضافة أمانة الشراكة ودعمها للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضمان الإدارة السليمة بيئياً للمناطق الجبلية، خاصة في البلدان النامية، عن طريق تعزيز الشبكات البيئية والخبرات في هذا المجال ودعم الاتفاقات الإقليمية وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعا إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة بمواصلة وتعزيز دورها في هذا المجال، كما وجَّه نفس الدعوة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر المنظمات الدولية وإلى الدول. وقال إنه يجب اتباع نهج منفصل بالنسبة للمناطق الجبلية العابرة للحدود يأخذ في الاعتبار النواحي البيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لتلك المناطق وكذلك إمكانياتها التنموية. وأعرب عن الأمل في أن

تساعد الوثائق التي اعتمدت في القمة على وضع الأساس لإقامة سياسة جديدة للمناطق الجبلية وتنفيذها.

٢٢ - **السيد ستاشيلين** (سويسرا): قال إن بلاده ظلت على مدى ٧٠٠ عام من تاريخها تتعامل مع الأبعاد الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية من خلال أربع مسائل رئيسية هي: التفاعل بين المناطق الجبلية والسهلية، والوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، والاستقلال الذاتي فيما يتصل باستعمال الموارد والمشاركة في المنافع، ولذلك فليس من المستغرَب أن يكون جزء كبير من التعاون الإنمائي الذي تقدمه سويسرا يركِّز على الجبال وخاصة في البلدان غير الساحلية. وأضاف أن سويسرا تدعم المبادرات الإقليمية مثل إقامة المركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية.

٢٣ - وقال إن السنة الدولية للجبال حققت نتائج لا بأس بها: منها زيادة الوعي بخصائص المناطق الجبلية، والدعم العالمي للمسائل التي تشغل المجتمعات والمناطق الجبلية على جميع المستويات، وجهود الدعوة، والشراكات التي تحققت، والمشاريع والبرامج التي أُطلقت، والأعمال الملموسة التي تم القيام بها، والتبادل الأفقي والرأسي للمعلومات، والاتصال الشبكي وبناء القدرات المؤسسية، مما سيكون له أثر طويل المدى على التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

٢٤ - وأضاف أن أهم نتيجة تحققت من السنة الدولية للجبال هي إنشاء منتديات على جميع المستويات يمكن فيها للمجتمعات التي لديها مشاكل أن تلتقي برجال السياسة والأعمال من أجل تصميم وتنفيذ أنشطة لتحسين حياة سكان الجبال وإتاحة الظروف التي تهيئ التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. وأضاف أن الشراكة الدولية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية التي أنشئت في المنتدى العالمي للجبال في إنترلاكن ضمت ٢٩ بلداً و ١٦ منظمة حكومية دولية و ١٣ مؤسسة دولية، وأن جهودها تستهدي بمبادئ واضحة متفق عليها وتساندها روابط قوية بين المؤسسات ونُظم حديثة للرصد. وقال إن تلك الشراكة تم التفكير فيها باعتبارها تحالفاً يمكن في إطاره لجميع الأطراف الدخول في شراكات فرعية موضوعية وفقاً لاهتماماتهم ومجال تخصصاتهم.

٢٥ - وأعلن أن حكومتي إيطاليا وسويسرا سوف توفران التمويل لاستمرار الخدمات التي تقدمها وحدة التنسيق للسنة الدولية للجبال خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى أن يتكون هيكل دائم لهذه الأنشطة، كما أن سويسرا سترعى حلقة عمل لتعزيز تنفيذ تلك الشراكة. وأضاف أن السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، يجب أن تهيئ فرصاً ومبادرات من شأنها إعطاء مزيد من الدعم للالتزام بتنمية المناطق الجبلية تنمية مستدامة.

٢٦ - وأعرب في ختام حديثه عن التقدير لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصحاب المساهمات الوطنية، بما فيها الجمعية الوطنية السويسرية للسنة الدولية للجبال ومنتدى الجبال وشبكة الإنترنت التي تصل بين كل هؤلاء منذ ١٩٩٦ (www.mtnforum.org)، على ما أسهموا به في نجاح السنة الدولية للجبال.

٢٧ - **السيد ستانيو** (كوستاريكا): تحدث باسم منظومة التكامل لأمريكا الوسطى فقال إن الفقرة ٤٢ من خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة (A/CONF.199/20) تعترف بأهمية النظم الإيكولوجية للجبال وأن السنة الدولية للجبال قد أظهرت مدى هشاشة تلك النُظم وأيضاً مدى أهميتها كمصدر من مصادر مياه الشرب والتنوع البيولوجي والنباتات والحيوانات، علاوة على فرص الترفيه التي توفرها، كما أدت هذه السنة إلى زيادة المعرفة بحاجات أفقر الناس في العالم الذين يعيشون في المناطق الجبلية

والصلة المباشرة بين التنمية المستدامة لهذه المناطق والقضاء على الفقر. وأضاف أن من الضروري تنسيق أعمال المتابعة للسنة مع أنشطة السنة الدولية للمياه العذبة ٢٠٠٣.

٢٨ - وقال إن السنة الماضية أتاحت الفرصة لبلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى لزيادة الوعي العام بقيمة النُظم الإيكولوجية للجبال وبناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية لوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وتنفيذها، والنظر في إقامة شبكات للمعلومات، وقد تعهدت تلك البلدان بالعمل على الاستغلال الأفضل لموارد المناطق الجبلية وتعزيز النظم الزراعية المستدامة في تلك المناطق ووضع أساس متين للتعاون على مواجهة الاحتياجات الخاصة للمجتمعات الجبلية. وأعرب عن ترحيبه بنتائج القمة العالمية للجبال في بشكيك واعتماد إعلان بشكيك بشأن الشراكة الجبلية (A/C.2/57/7).

٢٩ - ودعا إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد الأبحاث والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص حتى لا تؤول المبادرات التي اتخذت أثناء السنوات العشر الماضية إلى فراغ. ورحّب في هذا الصدد بالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وإن كانت هناك جوانب غامضة تتصل بطرائق التنفيذ ومعايير العضوية وآليات الرصد، وأعلن عن اهتمامه بالاقتراح المقدَّم بشأن إقامة شبكة دولية للدول والمناطق الجبلية النامية، وحث أصحاب الفكرة على تقديم مزيد من المعلومات عن تطويرها في المستقبل وعن تنفيذها وأثرها. وأعرب عن الأمل في أن يواصل فريق التركيز المعني بالسنة الدولية للجبال ما يقوم به من عمل قيِّم.

٣٠ - وأكّد على أهمية دور الأمم المتحدة المحوري في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية على المستوى الدولي من خلال التعاون الوثيق بين وكالاتها، مع مراعاة ولايات كل منها ومجالات اختصاصها. واقترح في نهاية كلمته إدراج بند فرعي على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بشأن التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

٣١ - **السيدة بيا-كوميللا** (أندورا): رحّبت باعتماد منهاج بشكيك للمناطق الجبلية وقالت إن أندورا أنشأت لجنة قومية للسنة الدولية للجبال، وقامت تلك اللجنة بالتعاون في وضع برنامج قام بموجبه رجال الإطفاء من بوليفيا بتلقي تدريب ومعدات من نظرائهم في أندورا وفرنسا، كما قامت بتنظيم برامج متنوعة لتنمية السياحة الثقافية الإيكولوجية في المناطق الجبلية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي عن هذا الموضوع نظمه مركز التنوع البيولوجي في أندورا، كما تم تنظيم يوم لتسلق الجبال في البلد. وعملت اللجنة على وضع مجموعة من الكتب عن الجبال لتوزيعها في المكتبات العامة وأنشأت فريق عمل يتكون من معلمين مهمته تنظيم سلسلة من الندوات والرحلات إلى المناطق الجبلية لتعريف الأطفال بالنظم الإيكولوجية للجبال. وأضاف أن أندورا قامت أيضاً من خلال وزارة الزراعة والبيئة بوضع مجموعة من السياسات الاقتصادية تركِّز على تربية الثروة الحيوانية كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي وكذلك الحفاظ على الإنتاجية وعلى نوعية المراعي وتقليل أخطار حرائق الغابات وتساقط الصخور ونشر السياحة الشتوية التي هي أهم مصادر الدخل في أندورا.

٣٢ - **السيد دانييل** (سانت فنسنت وغرينادين): تحدث باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة فقال إن الجبال في تلك الدول هي أهم قاعدة مباشرة للحياة تقوم على أساسها التنمية المستدامة لقطاع كبير من السكان، كما أنها عنصر أساسي في صيانة النظم الإيكولوجية الثمينة، بل وفي بقاء تلك النظم، كما أنها تعتبَر مقاصد سياحية مهمة ومراكز مهمة للتنوع الثقافي والحفاظ

على التراث، ومستودعات للتنوع البيولوجي الغني. وأضاف أن هذه البلاد تقوم بالزراعة أساساً في المناطق الجبلية المنخفضة والمتوسطة الارتفاع، وتزرع فيها معظم سلعها الزراعية الأساسية، كما أنها تعتمد على تلك المناطق اعتماداً كبيراً في الصادرات التي تمثل شريان الحياة لاقتصاداتها الهشة. ومضى قائلاً إن كثيراً من الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي لا تملك أراضي منخفضة كافية لتربية الثروة الحيوانية وأن الحزام الجبلي يوفّر لها الأراضي اللازمة، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية المستدامة للمناطق الجبلية هي مسألة حيوية، إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة مثل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هي عدم وجود قدرات لديها للقيام بهذه التنمية. وأضاف أن ذلك لا يرجع إلى نقص الخطط والبرامج وإنما إلى نقص القدرات على التنفيذ الفعلي، إذ أن تلك البلدان تحتاج إلى تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وتنفيذ سياسات تمكينية ووضع قوانين وآليات لتنمية السلع والخدمات البيئية التي مصدرها مناطقها الجبلية، لأن من الضروري سواء للزوار أو للأجيال القادمة حماية التكامل الإيكولوجي والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجبلية في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

٣٣ - **السيد بنجور** (بوتان): قال إن بوتان، وهي بلد تقع أراضيه كلها في مناطق جبلية، يرحّب بالاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي إلى أهمية المناطق الجبلية وما تتسم به من هشاشة، وأن مسألة التنمية المستدامة للمناطق الجبلية يجب أن تظل عنصراً أساسياً في جدول أعمال التنمية المستدامة على نطاق العالم، وأعرب عن أمل بوتان في أن تلقى نواحي التنفيذ ما تستحقه من أهمية واهتمام، وأكد من جديد دعم بوتان للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ولمنهاج بشكيك بشأن الجبال. وأضاف أن مسألة التنمية المستدامة للمناطق الجبلية هي مسألة حيوية بالنسبة لبوتان، وأن بوتان قد استضافت المؤتمر الدولي (الاحتفال بالمرأة الجبلية) الذي نظمه المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفي هذا الاجتماع الأول من نوعه التقت النساء الجبليات لمناقشة الموضوعات التي تتصل بحياتهن، واعتمد المؤتمر إعلان سمبو الذي عُرض في القمة العالمية للمناطق الجبلية في بشكيك والذي ركّز على المواضيع الأساسية للموارد الطبيعية والبيئة، وعلى تنمية قطاع الأعمال، وعلى الحقوق القانونية والسياسية وحقوق الإنسان، وعلى الصحة والرخاء، وعلى المعارف الأصلية والثقافية.

٣٤ - وقال إنه حدث تقدُّم كبير على نطاق زيادة الوعي العالمي بمسألة التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ولكن التحديات من حيث التنفيذ كثيرة وصعبة، ولا مفر من بذل جهود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتكثيف تلك الجهود، حتى نضمن أن الجهود الجماعية التي بُذلت في إطار السنة الدولية للجبال ٢٠٠٢ تتيح فعلاً فرصة انطلاق للعمل الفعَّال باتجاه تنفيذ التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

٣٥ - **السيد جيبير** (الدانمرك): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، وباسم آيسلندا، فلفت الانتباه إلى أن عدم إمكانية الوصول إلى كثير من المناطق الجبلية يتطلب نهجاً خاصاً إزاء أنشطة التنمية بجميع أنواعها سواء كانت استراتيجيات للقضاء على الفقر أو مشاريع للبنية التحتية بشكل عام. وفي هذا الصدد قال إن الاتحاد الأوروبي يرحّب بشكل خاص بالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ويأمل في أن يستفاد استفادة حقيقية من الزخم الذي تولد حول هذا الموضوع في مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية إلى ما بعد السنة الدولية.

٣٦ - **السيدة توفشاك** (سلوفينيا): قالت إن أراضي سلوفينيا تشتمل على مساحة كبيرة من المناطق الجبلية ولذلك فإن لها اهتماماً خاصاً بتنمية المناطق الجبلية تنمية مستدامة. وأضافت أن بلدها كانت من أوائل البلدان التي وضعت ونفَّذت خطة وطنية للسنة الدولية للجبال كما شاركت بنشاط على المستوى الإقليمي في عملية اتفاقية حماية جبال الألب (اتفاقية الألب)، وقامت مع بلدان أخرى في منطقة الألب بالتفاوض على بروتوكولات يمكن أن ينطلق منها منهاج لاستراتيجيات وتنفيذ تدابير في مجالات التخطيط المكاني والحفاظ على الطبيعة والطاقة والتربة، والزراعة الجبلية، والسياحة، وإدارة المياه والنقل. وأضافت أن المبادرة الإقليمية المسماة ''عملية الألب'' تأتي بمثابة مساهمة قيِّمة في استدامة المنطقة وتوفِّر إطاراً مهماً لمجموعة واسعة من الاتصالات وتقوية التعاون الإقليمي. وأضافت أن سلوفينيا تؤيد المبادرة الدولية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية ومنهاج بشكيك للمناطق الجبلية ومبادئ إعلان بيرشتسغادن.

تنظيم الأعمال

٣٧ - **السيدة بلاك** (فنزويلا): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فطلبت تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار البند ٩٣ من جدول الأعمال حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم.

٣٨ - **السيد تراوب** (الولايات المتحدة): قال إن وفده يسره أيضاً أن يتعاون مع الزملاء من أجل تحقيق تقدُّم وأنه لا يريد أن يعترض على الطلب الذي قُدِّم الآن، إلا أن وفده يشعر بقلق كبير إزاء بطء التقدم في العمل في اللجنة الثانية، إذ أن اللجنة أمامها موعد نهائي هو ٦ كانون الأول/ديسمبر لإتمام عملها وأن رئيس اللجنة يبذل أقصى جهده للإسراع في عمل اللجنة، وناشد الزملاء أن يفعلوا نفس الشيء. وأضاف أنه سيكون من الصعب الموافقة على مزيد من التمديدات في المستقبل لتقديم مشاريع القرارات.

٣٩ - **الرئيس:** قال إن اللجنة أمامها عمل كثير وأن مجموعة الـ٧٧ والصين التي تمثِّل عدداً كبيراً جداً من البلدان المختلفة لا تستطيع عقد اجتماعات بعد الساعة السادسة مساءً وهو أمر يعوق مضي اللجنة في برنامج عملها. وأضاف أن الموعد النهائي لإتمام عمل اللجنة هو يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر، وأعرب عن الأمل في أن يقوم الوفود، خاصة منسقي المجموعات، بمراعاة ذلك الأمر ومحاولة تقديم مشاريع القرارات في المواعيد المحددة. ومضى قائلاً إنه سيصبح من الصعب بعد الآن تمديد المواعيد النهائية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.